

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

في الجلسة المتقدمة، وقع تقرير المحقق الأصفهاني للنفسية بوصفها «عدم كون الوجوب للغير» محلًّا للنقد والتحليل. فبحسب نظر الإمام الخميني (قده)، فإنَّ هذا التعريف يؤول في حقيقته إلى السالبة الممحولة؛ إذ إنَّ قضية «وجوب ليس للغير» تصدق حتى مع فرض انتفاء أصل الوجوب، فتفقد بذلك وظيفتها التمييزية الحقيقة. وأنَّ المخرج من هذا المحنور يمكن في إعادة صياغته في قالب «الموجبة معدولة المحمول»، أي: «وجوب لا لغيره»؛ بيد أنَّ الإمام (قده) ينبه على أنَّ هذا التعبير ليس إلا تعريفاً باللازم، لا بالذات. وعلى ضوء ذلك، استقرَّ المختار عندنا على أنَّ التعريف الصحيح هو القول المشهور: فالواجب النفسي هو «ما يجب لنفسه»، والغيري هو «ما يجب للغير»؛ وكلاهما قيدٌ وجودي خارجٌ عن حقيقة الوجوب، ومن هنا فإنَّهما يفتقران كلَّاهما إلى بيان، ولا تقوى أصالة الإطلاق باستقلالها على إثبات أيِّ منها. ثم تعرضاً بالنقد لدعوى صاحب «منتقى الأصول» الفائلة بأنَّ: «خصوصية النفسية تتلاءم مع نحو من أنحاء الإطلاق وتلزمه؛ فإذا ثبت الإطلاق ثبت هذا الفرد بالملازمة». وقد تبيَّن أنَّ هذه الدعوى، إنَّ أريد بها الإطلاق المقصمي، فهي خارجة عن محل النزاع؛ وإنَّ أريد بها الإطلاق القيمي (أي نفي قيد «للغير»)، فإنَّها تفتقر إلى مصحَّحٍ عرفي أو عقلي لم يقم عليه برهان. وأنَّ المسالك البديلة لإثبات النفسية إنما هي بالتمسك بالانصراف العرفي وبناء العقلاة؛ وعند فقدان القرينة، تصل النوبة إلى الأصل العملي. وفي الختام، تمَّ تبيين إشكال التهافت في كلمات الآخوند: فمن جهة يقرر أنَّ «لا إطلاق ولا تقييد في المعانى الحرافية»، ومن جهة أخرى يتمسَّك بإطلاق الهيئة. وقد اتضح أنَّ جواب السيد الروحاني – بحمل «الإطلاق» على المادة أو فرض اللحاظ الاستقلالي للهيئة – إنما أنه يمثل عدولًا عن مبني الآخوند، وإنما أنه لا يعالج المشكلة الجوهرية؛ لأنَّ النفسية وصفٌ للحكم لا للمتعلق. فالمتحصل العملي من ذلك كله هو أنَّ الإطلاق في مثل قولنا: «يجب عليك»، لا يفيد إلا أصل الوجوب؛ وأما تعين النفسية أو الغيرية فيفتقر إلى قرينةٍ مستقلة (من عرفٍ أو انصرافٍ أو بناء عقلاً)، وعند فقدان الحجة، يغدو الخطاب من هذه الحيثية مجملًا، ويكون المرجع هو الأصل العملي.

التقريبات الخمس للتمسك بأصالة الإطلاق عند الشهيد الصدر

في هذا المقام، يعرض الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه) خمسة تقريبات لإمكانية التمسك بـ«أصالة الإطلاق». فإنَّ كل واحدٍ من هذه البيانات يمثل محاولةً لسد الفراغ الناشئ عن عدم جريان الإطلاق في الهيئة، وذلك إنما بالاعتماد على جهاتٍ أخرى من الدلالة، وإنما من خلال التحديد الدقيق لمتعلق الإطلاق. وتعود جذور أحد هذه التقريبات إلى حواشى "الكافية" – لا سيما حاشية المرحوم القوچاني والمرحوم المشكيني – وهو يعالج المسألة من زاويةٍ مغایرة. كما أنَّ بعضها الآخر يشير إلى تحقيق المحقق الأصفهاني، وآخر إلى كلام المحقق النائيني. وفي ما سبأته من البحث، سنعرض بعض هذه التقريبات بالنقل الدقيق، ونحدد متعلق «أصالة الإطلاق» فيها (هل هو ناظرٌ إلى الهيئة أم إلى المادة). بل إنَّ أحد هذه التقريبات يرتكز في جوهره على تغيير موضع الإطلاق وتعين متعلقه بدقة.

بحسب ما يقرره الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه)، فإن أحد المسالك الخمسة للتمسك بأصالة الإطلاق في نزاع النفسي والغيري هو: ففي «مقام الإثبات»، تكون الغيرية عنواناً وجودياً، وأخذها في الخطاب يفتقر إلى قيدٍ وبيان؛ وأما النفسيّة في مقام الإثبات نفسه، فهي عنوان عدمي لا يفتقر إلى قيدٍ زائد. وبينما آخر، فإنّ غرض الآخوند هو أنه متى ما كان المتكلّم في مقام البيان ولم يأت بـ«قيد الغيرية»، فإنّ «النفسية» تثبت حينئذ بإطلاق الهيئة. ومدار ذلك على أنّ نفي التقييد بما يفيد الغيرية هو مفاد أصالة الإطلاق، وهذا النفي هو بعينه ما ينتج النفسيّة في مقام الإثبات.

إنّ الهدف من هذا التقريب هو إثبات نفسية الوجوب في مثل أمر «توضّأ» من نفس الدليل وبالدلالة المطابقية (لا بالالتزام كما في التقريبات الأولى). ومدار هذا التقريب على أن تلحظ النفسيّة بوصفها خصوصيّة عدمية (وهي عدم انبعاث الوجوب من وجوب آخر)، وتلحظ الغيرية بوصفها خصوصيّة وجودية (وهي انبعاث الوجوب من وجوب آخر). وعندئذ، فحيثما دار الأمر بين قيدين، أحدهما وجودي والآخر عدمي، وكان اللفظ ساكتاً عنهما على السواء، فإنّ عدم بيان القيد الوجودي يُعدّ بنفسه بياناً عرفيّاً على القيد العدمي. وعليه، ففي مثل «توضّأ»، يكون عدم بيان الغيرية (وهي الخصوصيّة الوجودية) مساوياً في مقام الإثبات النفسيّة (وهي الخصوصيّة العدمية). ويشير الشهيد الصدر (قده) إلى هذا المسلك بقوله:

الرابع - التمسك بإطلاق الأمر بنحو يثبت النفسيّة ابتداء و بالمدلول المطابقي لا بالالتزام، بدعوى أنه كلما دار الأمر بين قيدين أحدهما وجودي والآخر عدمي كان مقتضى الإطلاق و السكتوت في مقام الإثبات إرادة الخصوصيّة العدمية ثبوتاً لأنّ هذا هو مقتضى الإطلاق. وفي المقام خصوصيّة الغيرية وجودية لأنّها عبارة عن الوجوب الناشئ من وجوب آخر بخلاف النفسيّة التي خصوصيتها هي الوجوب الذي لم ينشأ من وجوب آخر فتكون متعينة بالإطلاق.[1]

وهذا التقريب، في حقيقته، ليس إلا صياغةً إثباتيةً للمبني القائل بـ«الإطلاق المعين للنفسية»: إذ لا تلحظ النفسيّة بوصفها حقيقةً عدميةً في عالم الثبوت، بل بوصفها نتيجةً لـ«عدم التقييد بما يفيد الغيرية» في عالم الإثبات.

#### التقريب الرابع في بيان المحقق القوچاني

يمكن العثور على جذور هذا التقريب الرابع في حاشية "الكافية" للمحقق القوچاني، وكذلك في كتاب «دروس في علم الأصول» للميرزا جواد التبريزى (قدس سره). يقول المحقق القوچاني:

أشربنا سابقاً أنه لو لم يمكن ارادة القدر المشترك - كما في المقام - و دار الامر بين فريدين: يكون بيان أحدهما بعدم ذكر قيد الآخر في مقام الإثبات بأن لم يتحتاج إلى بيان مئونة قيد في التعبير دون الآخر، و ان لم يكن كذلك في مقام الثبوت لكونهما فريدين من المطلق المتخصص كل واحد بخصوصية لم تكن في الآخر؛ يكون المتعين الحمل على ذلك الفرد - دون الآخر - بضميمة مقدمات الحكمة.[2]

وبناءً على هذا البيان، نفصل بين مقام الثبوت ومقام الإثبات كالتالي:

في مقام الثبوت: فإنّ كلاً من النفسيّة والغيرية له خصوصيّة زائدةٌ على طبيعة «الوجوب»؛ فلا النفسيّة هي عين طبيعة الوجوب، ولا الغيرية. فكلا العنوانين عارضٌ على هذه الطبيعة.

في مقام الإثبات: فإنّ الغيرية تتطلب قياداً وجودياً وتفتقر إلى بيان (وهو أخذ نسبة «الغير» أو ما يفيدها)؛ وأما النفسيّة، فيُكتفى في إثباتها بـ«عدم التقييد بالقيد المفید للغيرية»، وهي لا تفتقر إلى بيانٍ مستقل. وعليه، فإذا كان المتكلّم في مقام البيان ولم يذكر قيد الغيرية، فإنّ النفسيّة تتحصل في مقام الإثبات بمقتضى أصالة الإطلاق؛ إذ إنّ مفاد الإطلاق ليس إلا نفي ذلك القيد الزائد.

وعلى هذا المبني، نؤكد على أنّ القول بـ«عدمية النفسيّة» إنما هو ملحوظٌ في مقام الإثبات لا في مقام التثبت؛ أي أنّ النفسيّة في حقيقة أمرها عنوانٌ إيجابيٌّ زائدٌ على طبيعة الحكم، لكنها في ساحة الدلالة اللفظية تُحرَّز بـ«نفي التقييد». والمحصل العلوي من ذلك هو أنّه في خطاب الأمر، ما لم تقم قرينة على قيد «للغير»، فإن الإطلاق ينفي ذلك القيد، فيكون بالتبع معيناً للنفسية؛ ومتنى ما أخذ قيد الغيرية في الدليل، يُقْيِد ذلك الظهور المنعقد في النفسية.

وشروط جريان هذا الوجه هي شروط مقدمات الحكم نفسها، وهي: 1- إحراز كون المتكلم في مقام البيان؛ 2- وإمكان التقييد عرفاً؛ 3- وعدم نصب قرينة على الخلاف، متصلةً كانت أو منفصلة؛ 4- وعدم وجود قدرٍ متيقنٍ في مقام التخاطب يوجب التقييد. وعلى هذا المبني، فمتنى ما ورد الأمر المطلق ولم يطرأ عليه القيد المفید للغیریة، ثبتت النفسیة بالمدلول المطابق. ومتى ما قامت قرينة معتبرة على «للغير»، يُقْيِد الظهور المنعقد في النفسیة لصالح الغیریة. وعليه، فإننا نسلم بأنّه ثبوتاً: تُعدُّ النفسیة والغیریة كلتاهمَا خصوصیة زائدةً على طبیعة الوجوب. وأما إثباتاً: فلا بدَّ للغیریة منأخذ القید الوجوهي «للغير» في الدليل؛ وأما النفسیة، فيکي في إثباتها عدم ذكر ذلك القید، فتُحرَّز بمقتضى الإطلاق والسکوت في مقام البيان.

واستكمالاً للبحث في الوجه الرابع، ينبغي توضیح أن مارادنا من إثبات النفسیة بنفسها ليس هو أن يؤخذ لها قید «إيجابي» في مدلول الخطاب، ولا أن تُطرح بوصفها «قیداً عديماً يؤخذ في الموضوع»؛ بل المقصود هو أنّ النفسیة في «مقام الإثبات» تُحرَّز بذاتها ومن خلال «عدم ذکر قید الغیریة». وبيان آخر، فإن للنفسیة في ساحة التعبير عنواناً عديماً؛ بمعنى أنها ثبتت بـ«نفي التقييد بما يفيد الغیریة»، لا يجعل قید إيجابي هو «لنفسه» في متن الخطاب. وهذا الأمر هو الذي يجعل النفسیة في مقام البيان في غنىً عن مؤونة بيان أو تصريح بقید؛ وذلك في قبال الغیریة التي تفتقر، لكونها عنواناً وجودياً في مقام الإثبات، إلى ذكر القید والقرينة.

ومارادنا بـ«مقام الإثبات» إنما هو ساحة الخطاب والدلالة اللفظية: أي حيث يكون المتكلم في مقام البيان وتجري مقدمات الحكم. ففي هذه الساحة، يكون السکوت عن القید ظاهراً في نفيه، وبهذا المسلك تتحصل النفسیة في عالم البيان. بيد أنّ هذا المنهج لا يعرّف النفسیة بوصفها «عدماً» في مقام التثبت، بل إنما يكشف عن مسلك إثباتها في ساحة الخطاب فحسب. وإنما أطلقنا عليها تعبير «العنوان العدمي» بلحاظ مقام الإثبات فقط، معناً من الخلط مع «العدمية الثبوتية».

### الإشكالات الثلاثة للشهيد الصدر على هذا التقريب

وقد سجّل الشهيد الصدر (قده) ثلاثة نقود على هذا التقريب، نعرضها بادئين بالإشكال الثالث، ثم نتبعه بالثاني فأولاً:

#### 1- الإشكال في الصغرى: كون كلٍّ من النفسية والغیریة أمراً وجودياً

إنّ النفسیة والغیریة كلتيهما أمران وجوديان. فإنّ الوجوب النفسي، الذي هو موضوع لحكم العقل باستحقاق العقاب المستقل على مخالفته، لا يرجع في حقيقته إلى مجرد «عدم الانبعاث من وجوب آخر»؛ بل له حدٌ وجودي، وهو كونه ناشئاً من الملاك الكامن في نفس المتعلق. وذلك في قبال الوجوب الغيري الذي يكون ناشئاً من الملاك القائم في الغير. وعلى هذا، فإنّ حقيقة النفسیة تنطوي هي الأخرى على حیثیة وجودیة (وهي الملاك القائم في نفس الفعل)، كما هو حال الغیریة (القائمة على الملاك في الغير). فدعوى جعل النفسیة «قیداً عديماً محضاً» لا تتمّ إذن.

#### 2- الإشكال في الكبرى: عدم اندراج الاستدلال تحت قانون مقدمات الحكم

إنّ هذا النحو من الاستدلال لا يندرج تحت قانون مقدمات الحكم. فليس صحيحاً أنه كلما دار الأمر بين قيد «وجودي» وآخر «عدمي»، صحّ القول بأنّ عدم بيان الوجودي مساوٍ لبيان العدمي. والمثال النقضی على ذلك هو ما لو ورد أمر: «أكرم العالم»،

وعلمنا إجمالاً بأخذ خصوصية ما في الموضوع: إما «العدالة» (وهي قيد وجودي)، وإما «عدم الفسق» (وهو قيد عدمي). فحتى مع فرض التلازم الخارجي بينهما، لا يقوى الإطلاق على تعين أن المأمور في الموضوع هو «عدم الفسق» لمجرد كونه قيداً عدمياً. إذ إن كلا الأمرتين يمثل «خصوصية زائدة»، والإطلاق ينفيهما معاً؛ وذلك مع العلم الإجمالي بأخذ أحدهما. فدعوى أن «القيد العدمي أخفٌ مؤونةً» لا تنهض لتكون قانوناً كلياً.

### 3- الوظيفة الحقيقة لمقدمات الحكم (في اسم الجنس) عند الشهيد الصدر

إن الوظيفة الحقيقة لمقدمات الحكم تكمن في إثبات الحكم على «جامع الطبيعة» (وهو المعتبر عنه بالإطلاق الذاتي أو الالبشرط المقصمي)، لا في إثبات «الإطلاق اللحاظي» في قبال «التقييد اللحاظي»، ولا في ترجيح «الخصوصية العدمية» على «الوجودية». وبيان ذلك: أن المتكلم لما كان في مقام البيان ولم يأت بقييد، فإن ما يستفاد من ذلك هو أن الحكم قد تعلق بذات الطبيعة ومجرد حقيقتها، لأن «القيد العدمي» قد ثبت بنفسه بوصفه قيداً في الموضوع. ويوجز (قده) هذه الإشكالات بقوله:

و فيه: ١- ان الإطلاق انما يدل على عدم لحاظ القيد لا على رفضه و لحاظ عدم القيد و هو المسمى عندهم بالإطلاق اللحاظي.

٢- الإطلاق اللحاظي أيضاً يعني لحاظ رفض القيود لا لحاظ القيد العدمي كما في المقام و لهذا لو دار الأمر بين أخذ قيد العدالة أو عدم الفسق لم يمكن تعين الثاني قبال الأول بالإطلاق.

٣- قيد النفسيّة في المقام أيضاً وجودي، وهو خصوصية كون الوجوب ناشئاً عن ملاك في نفسه.<sup>[3]</sup>

### إشكال آخر

وإشكال آخر يُطرح في هذا المقام، وهو أنه في مقام الخطاب، متى ما كان لواجب ارتباط بواجب آخر، فإن مجرد عدم ذكر هذا القيد لا ينهض دليلاً على النفسيّة؛ تماماً كما هو الحال في مقام الثبوت، حيث لا تُفسّر النفسيّة أبداً بمجرد «عدم الانبعاث من الغير». عليه، فإن الجواب القائل بأن كلا العنوانين (النفسي والغيري) يمثل ثبوتاً «خصوصية وجودية زائدة على طبيعة الوجوب»، ولكن منهجهما في الإثبات يختلف، لا ينهض بحل مشكلة التمسك بإطلاق الهيئة. فهذا القول لا ي Undo كونه دعوى بلا برهان. فالغيرية، لكونها قيداً وجودياً، تفتقر إلى ذكر ذلك القيد في الخطاب؛ وأما النفسيّة، فإنها في ساحة البيان لا تحرّز عن طريق «عدم تقييد الحكم بما يفيد الغيرية».

وبيان ذلك: أنه ليس صحيحاً أن النفسيّة عنواناً عدمياً في مقام الإثبات، وذلك لأنها ليست كذلك في مقام الثبوت أيضاً. عليه، فإذا كان المتكلم في مقام البيان ولم يذكر قيد «للغير»، فإن النفسيّة لا تحرّز بمقتضى الإطلاق والسكوت في مقام الإثبات. إذ إن «عدم الانبعاث» لا ينهض ليكون مسلكاً للإحراز في مقام الإثبات، تماماً كما أنه لا ينسجم مع التعريف الماهوي للنفسية في مقام الثبوت. فالتعريف الماهوي يرجع إلى «لنفسه» و«لغيره»، وكلاهما قيدان وجوديان، ولذا، فإنهما يفتقران كلاهما إلى قيد في مقام الإثبات أيضاً. فالمتحصل النهائي هو أن عدم ذكر القيد في الهيئة لا ينهض بإثبات أيٍ من النفسيّة أو الغيرية.

### التمسك بإطلاق المادة في بيان المحقق النائي

مسلسل آخر يقترحه المحقق النائي (قدس سره) في «فوائد الأصول»، يرتكز على مبدأ «تعدد الدليل» في فرض الغيرية. وتقرير هذا المبني هو أنه متى ما كان الوجوب غريباً، فلا محالة من مواجهة دليلين اثنين؛ إذ إن الغيرية قوامها توقف وجوب المقدمة على وجوب ذي المقدمة، كما هو الحال في توقف وجود ذي المقدمة على وجود المقدمة. وللتقرير الفكرة بمثال: ففي مقام الشك في كون الوضوء نفسياً أو غيرياً، يُقال: لو كان الوضوء غيرياً، فما هو ذلك الغير الذي وجب لأجله؟ والجواب بين، وهو «الصلاحة».

وعليه، فلا بد في فرض الغيرية من وجود خطابين: أحدهما يوجب الوضوء، والآخر يوجب الصلاة. وهذا التعدد في الدليل هو نفسه قرينة عرفية ذات شأنٍ في مقام تفسير النسبة القائمة بينهما. وبناءً على هذا المبني، تنتظم منهجية التشخيص على النحو التالي:

إحراز وجوب ذي المقدمة: أولاً، يحرز وجود دليلٍ مستقلٍ على وجوب ذي المقدمة (وهي الصلاة).

النظر في النسبة بين الدليلين: ثانياً، يُفهم الأمرُ بالوضوء في ضوء ذلك الدليل المستقل. فإذا قامت القرائن اللغظية أو المقامية على الارتباط الوجودي للوضوء بالصلاحة (كسياق التعليل، أو التقييد بالغاية، أو دليل الشرطية نظير قوله: «لا صَلَاةٌ إِلَّا بِطَهْوْرٍ»)، فإنَّ الأمر بالوضوء يُحمل غالباً على «الإرشاد إلى الشرطية والغيرية»، ويكون وجوبه حينئذٍ تابعاً لوجوب الصلاة.

النتيجة المترتبة: عليه، فبمقتضى سقوط وجوب الصلاة (العجز أو فوات وقت أو انتفاء التكليف)، يسقط وجوب الوضوء الغيري أيضاً. وأما في المقابل، فإذا لم تقم قرينة على الارتباط الغيري، وحُفظَ للأمر بالوضوء استقلاله وإطلاق مادته، قوي حينئذٍ احتمال النسوية (على الأقل من سخ الرجحان النسوية). ومَرْزَةُ مسلك المحقق النائي تكمن في أنه، بدلاً من الاعتماد على إطلاق الهيئة (الذي لا يجري على مبني الآخوند)، يستفيد من «تركيب الظهورات» و«القرائن الكاشفة عن النسبة بين الخطابين».

وببيان ذلك: أنَّ وجود دليلٍ مستقلٍ على ذي المقدمة، إذا انضمت إليه قرينة دالةٍ على الارتباط، فإنَّ ذلك يصرف الأمر بالمقدمة عن النسوية إلى الغيرية. وعند فقدان تلك القرائن، يُحفظ للأمر بالمقدمة استقلاله الدلالي. وعليه، فبناءً على مبني المحقق النائي: إذا كان وجوب الوضوء غيرياً، فلا محالة من أن يكون ذو المقدمة (وهي الصلاة) طرفاً في القضية؛ وعليه، ففي فرض الغيرية لا بد من مواجهة دليلين اثنين: 1- دليل وجوب الوضوء؛ 2- دليل وجوب الصلاة. وتقوم منهجية التشخيص على اختبار «إطلاق مادة الصلاة»؛ إذ يُنظر إلى الأمر في قوله: **﴿أَقِيمُوا الصَّلَاة﴾** من حيث المادة. فإذا كان الشارع في مقام البيان ولم يأت بقيدٍ للشرطية في الصلاة، فإنَّ مادة الصلاة، بمقتضى مقدمات الحكمة، تكون مطلقةً ولا يثبت لها شرط. وعليه، فما لم تقم قرينة زائدة، يبقى الوضوء على كونه واجباً نسبياً (أو على الأقل غير مشروطٍ من حيثية الصلاة). وأما إذا قامت قرينة معتبرة على الشرطية، فإنَّ الإطلاق يُقيد ويُحكم بالغیرية؛ نظير قوله: «لا صَلَاةٌ إِلَّا بِطَهْوْرٍ»، أو صدر آية الوضوء الذي يكشف عن النسبة بين الوضوء والصلاة.

والنصان القرآنيان اللذان يقعان محل الابتلاء هما قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهُكُمْ...﴾**[4]؛ وقوله تعالى: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾**[5]؛ والنتيجة المنهجية المترتبة على هذا المسلك هي أنه، بدلاً من الاعتماد على إطلاق هيئة الأمر، نلجم إلى «تركيب الظهورات». فإطلاق مادة الصلاة يفيد أصلالة عدم الشرطية؛ فحيثما قام دليلٍ مستقلٍ على شرطية الوضوء، يُقْدِد ذلك الإطلاق ويغدو الوضوء غيرياً. وحيثما انتفت مثل هذه القرينة، يُحْفَظ للوجوب المتعلق بالوضوء ظهوره الاستقلالي. ويشير المحقق النائي (قده) إلى هذا المبني بقوله:

فمجمل القول فيه: هو أنَّ الواجب الغيري لما كان وجوبه مترشحاً عن وجوب الغير، كان وجوبه مشروطاً بوجوب الغير، كما أنَّ وجود الغير يكون مشروطاً بالواجب الغيري، فيكون وجوب الغير من المقدمات الوجوبية للواجب الغيري، ووجود الواجب الغيري من المقدمات الوجودية لذلك الغير، مثلاً يكون وجوب الوضوء مشروطاً بوجوب الصلاة، و تكون نفس الصلاة مشروطة بوجود الوضوء، فالوضوء بالنسبة إلى الصلاة يكون من قيود المادة، و وجوب الصلاة يكون من قيود الهيئة بالنسبة إلى الوضوء بالمعنى المتقدم من تقييد الهيئة، بحيث لا يرجع إلى تقييد المعنى الحرفي. و حينئذ يرجع الشك في كون الوجوب غيرياً إلى شكين: أحدهما: الشك في تقييد وجوبه بوجوب الغير، و ثانيهما: الشك في تقييد مادة الغير به.

إذا عرفت ذلك فنقول: انه ان هناك إطلاق في كلا طرفي الغير و الواجب الغيري، كما إذا كان دليل الصلاة مط لم يأخذ

الوضوء قيادا لها، وكذا كان دليلاً لإيجاب الوضوء مط لـ**يقيّد وجوبه بالصلوة**، كما في قوله تعالى إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلخ، حيث أنه قدّ وجوه الوضوء بالقيام إلى الصلاة فلا إشكال في صحة التمسك بكل من الإطلاقين، وتكون النتيجة هو الوجوب النفسي للوضوء، و عدم كونه قياداً وجودياً للصلوة، فإن إطلاق دليل الوضوء يقتضي الأول، وإطلاق دليل الصلاة يقتضي الثاني.[6]

## شروط التمسك بإطلاق المادة عند الشهيد الصدر

إن المسلك الذي انتهجه المحقق النائيني في مقام تمييز النفسي عن الغيري، والمرتكز على التمسك بإطلاق مادة «الصلوة»، هو مسلكٌ تامٌ ومقبول، وقد عمد المرحوم الوالد (رضوان الله تعالى عليه) إلى تقريره على نحوٍ أجمل في كتابه.[7] والشهيد الصدر (قدس سره) بدوره يعده هذا المسلك أحد تقريراته الخمسة، وقد اشترط لجريان «أصالة الإطلاق في المادة» أربعة شروط.

### الشرط الأول: العلم بالوجوب النفسي لذى المقدمة

ومفاد الشرط الأول هو أنه لا بد من أن يكون الوجوب النفسي لذى المقدمة (وهي الصلاة) معلوماً بالفعل. وببيان آخر: فعند النظر في نسبة الوضوء إلى الصلاة، لا بد من إحراز أن الأمر في قوله: **﴿أَقِيمُوا الصَّلَاة﴾** جاري بالفعل في ذلك المورد بالخصوص. فلو كان أصل وجوب الصلاة في ذلك المورد مشكوكاً، لما انعقد موضوع لإطلاق مادة «الصلوة»، ولم يصح التمسك به حينئذ.

والمثال الفقهي محل الابتلاء هو: فلو ورد في الروايات «إذا زرْتَ مَسْهَداً مِنْ مَسَاهِدِ الْأَئِمَّةِ فَتَوَضَّأْ»؛ ففي هذا المورد، وما لم نعلم بأنّ الأمر بالصلاحة ثابت بالفعل في ظرف الزيارة نفسه، لا يمكننا أن نستنتج من إطلاق مادة «الصلوة» نفي شرطية هذا الوضوء. إذ يُحتمل أن يكون هذا الوضوء توصيلياً مستقلّاً، أو مستحبّاً نفسياً، لا مقدمةً للصلوة المأمور بها في ذلك المورد. وأما في المقابل، فحيثما كان الوجوب النفسي للصلوة محزاً في ذلك الظرف، أمكن حينئذ النظر في إطلاق مادة «الصلوة»: فإذا كان الشارع في مقام البيان ولم يأت بقيد الشرطية، فإنّ أصالة الإطلاق في المادة تقتضي نفي الشرطية. ومتى ما قامت قرينة معتبرة على الشرطية، يُقيّد ذلك الإطلاق ويغدو الوضوء غيرياً.

فلا بدّ إذن من وجود دليلٍ مستقلٍ ومحظوظٍ على الواجب النفسي المحتمل (وهو ذو المقدمة)، حتى يتسرى لنا التمسك بإطلاق مادته. فلو كان «وجوب ذى المقدمة» مجرد احتمالٍ يستفاد من نفس الأمر بـ«تواضأ»، لما كان ثمة إطلاقٍ في مادة أخرى حتى يُتمسّك به. ونؤكّد على أنّ هذا الشرط ناظرٌ إلى مقام الإثبات: فالإطلاق إنما يكون له مجرّد ما دام موضوعه – وهو نفس وجوب ذى المقدمة – محزاً بالفعل. فبدون إحراز الموضوع، يكون الشك في أصله مانعاً من جريان الإطلاق. وعلى هذا المبني، فقد ارتضينا مسلك المحقق النائيني، وعدّناه في جملة المسالك الإثباتية المعترضة لتعيين النسبة بين الوضوء والصلوة.

### الشرط الثاني: عدم التوقف التكويني

إن التمسك بإطلاق المادة إنما يصحّ حيّثما كانت النسبة بين الوجوب النفسي لذى المقدمة والوجوب الغيري للمقدمة قائمةً على «التوقف الشرعي»، لا «التوقف التكويني». فلو كان الشيء مقدمةً لوجود ذى المقدمة على نحوٍ تكويني (كالحركة بالنسبة إلى المشي)، فإنّ عدم التصرّح به في مادة الأمر لا ينعدّ له ظهورٌ في نفيه؛ إذ إنه يُعدّ من سُنّ الشروط الطبيعية المفروغ عنها عرفاً. وأما فيما نحن فيه، فإنّ شرطية الوضوء للصلوة هي أمرٌ شرعي محض، ومن هنا بالذات يمكن لإطلاق المادة – عند فقدان القرينة – أن يفيد نفي الشرطية.

وعلى هذا، فلا بدّ أن يكون احتمال الغيرية من سُنّ التقيد الشرعي، لا المقدمة التكوينية. فإن المقدّمات على نوعين: 1- مقدّمات تكوينية أو عقلية: كنصب السلم بالنسبة إلى الأمر بـ«كُن على السطح»؛ حيث يكون التوقف واقعياً وخارجياً. 2- مقدّمات شرعية

أو اعتبارية: كالوضوء بالنسبة إلى الصلاة، وذلك باعتبار أخذ الوضوء قيداً في المأمور به. وإن إطلاق مادة دليل ذي المقدمة إنما ينفي التقيد الشرعي فحسب (أي عدم أخذ القيد تجريعاً). وأما التوقف التكويني، فلا ينفيه؛ إذ إن نص الشارع لا يرفع الواقع الخارجي.

مثالٌ توضيحي: لو دار الأمر في «أنصبِ السَّلْمَ» بين كونه نفسياً أو غيرياً بالنسبة إلى الأمر بـ«كُنْ عَلَى السطح»، فإن الرجوع إلى إطلاق الأمر بـ«كُنْ عَلَى السطح» للفي تقديره بـ«نصبِ السَّلْمَ» لا وجه له؛ وذلك لأن المقدمة هنا تكوينية لا شرعية.

### الشرط الثالث: عدم اتصال دليل الأمر بالواجب المردود بدليل الوجوب النفسي

متى ما ورد دليل الأمر بالمقدمة (كالوضوء) متصلةً بدليل وجوب ذي المقدمة (كالصلاحة) في سياق واحد، أو ارتبط به على نحوٍ يرفع الاستقلال الدلالي لمادة ذي المقدمة، لم يكن التمسك بإطلاق المادة لإثبات النفعية ممكناً. والعلة في ذلك أن الإجمال المتردّد بين النفعية والغيرية يسري حينئذ إلى دليل ذي المقدمة نفسه، فلا ينعد موضوع لإطلاق (وهو المادة المستقلة). وأما في المقابل، فحيثما ورد دليل «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» مستقلاً وكان المتكلم في مقام البيان، فإن موضوع إطلاق المادة يكون تاماً.

### الشرط الرابع: كون دليل الوجوب النفسي دليلاً لفظياً

لا بدّ أن يكون دليل «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» دليلاً لفظياً مطلقاً، حتى تكون «أصلّة الإطلاق» ومقدمات الحكمة جارية فيه. وهذا الشرط يغاير شرط معلومية الوجوب النفسي؛ فقد يثبت أصل وجوب الصلاة بالإجماع (فيتحقق بذلك الشرط الأول)، ولكن، لعدم وجود دليل لفظي مطلقاً في البين، لا ينعد مجرّد الإطلاق (فيُفقد الشرط الرابع). وفي مثل هذا الفرض، يكون التمسك بإطلاق المادة لا وجه لها. ويشير الشهيد الصدر (قده) إلى هذه الشروط الأربع بقوله:

و هذا التقريب يتوقف على:

- ١- ان يكون ذلك الواجب النفسي الآخر معلوم الوجوب لا ان يكون وجوبه امرا محتملا بنفس دليل الأمر بالوضوء كما إذا جاء: إذا زرت إماما فتوضاً ولم يرد امر بالصلاحة عند زيارة الإمام و انما احتمل ذلك من نفس دليل الأمر بالوضوء.
- ٢- ان يكون الوجوب الغيري المحتمل و المراد نفيه هو الوجوب الغيري بملك التقيد الشرعي لا بملك التوقف التكويني.
- ٣- ان لا يكون دليل الأمر بالواجب المردود بين النفسي و الغيري متصلة بدليل الواجب النفسي و إلا فسوف يسري إجماله، و ترددده إلى ذلك الدليل أيضاً .
- ٤- ان يكون دليل ذلك الواجب النفسي لفظياً مطلقاً قد تمت مقدمات الحكمة والإطلاق في مادته.[8]

النتيجة المترتبة: إن هذه الشروط الأربع تقدم لنا آلية واضحةً وخليةً من الإشكال للتمسك بإطلاق المادة. وبهذا المسلك، فإن الإشكالات التي أوردت سابقاً على «أصلّة الإطلاق في الهيئة» (من قبيل دعوى «لا إطلاق ولا تقيد في المعانى الحرافية» وما شاكلها من تهاافت ظاهره)، لا تكون جاريةً في هذا المقام. إذ إن المركّز هنا هو المادة اللفظية المستقلة، والإطلاق إنما يجري في مادة «الصلاحة»، لا في المعنى الحرافي للهيئة. فحيثما قامت القرينة معتبرة على شرطية الوضوء للصلاحة، يُقيد ذلك الإطلاق وتثبت الغيرية. وحيثما انتهت مثل هذه القرينة وتحققت الشروط الأربع، فإن إطلاق المادة ينفي الشرطية ويعزّز بذلك الظهور المنعقد في النفسية.

وأنسجاماً مع تقرير المحقق النائيني، نبين أنَّ الوجوب الغيري يرجع في تحليله الثبوتي إلى «الوجوب المشروط». ويعني ذلك أنه لو كان لل موضوع وجوبٌ غيري، فإنَّ حقيقته ليست إلا كون وجوب الموضوع مشرطاً بوجوب الصلاة، أي: «إنْ وجبتِ الصلاةُ وجَبَ الوضوءُ». وهذا المسلك يمثل مساراً استدللياً معتبراً ومنقحاً، وهو في منأى عن الإشكالات التي أوردت سابقاً على التمسك بأصلية الإطلاق في الهيئة؛ إذ إنَّ الارتكاز فيه إنما هو على المادة اللغوية المستقلة، لا على المعنى الحرفي للهيئة.

وصلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

- 
- [1]- محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، با محمد هاشمي شاهرودي (قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، 1417)، ج 2، 111.
  - [2]- على قوچانی، تعلیقہ القوچانی علی کفاية الأصول (قم، 1430)، ج 1، 196-197.
  - [3]- نفس المصدر.
  - [4]- المائدة: 6.
  - [5]- البقرة: 43.
  - [6]- محمدمحسین نائینی، فوائد الأصول، با محمد علی کاظمی خراسانی (قم: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم، 1376)، ج 1، 220.
  - [7]- محمد فاضل موحدی لنکرانی، اصول فقه شیعه، با محمود ملکی اصفهانی و سعید ملکی اصفهانی (قم: مرکز فقهی ائمه اطهار (ع)، 1381)، ج 3، 426-427.
  - [8]- الصدر، نفس المصدر.

---

#### المصادر:

- الصدر، محمد باقر. بحوث في علم الأصول. با محمد هاشمي شاهرودي. 7 ج. قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، 1417.
- فاضل موحدی لنکرانی، محمد. اصول فقه شیعه. با محمود ملکی اصفهانی و سعید ملکی اصفهانی. ۱۰ ج. قم: مرکز فقهی ائمه اطهار (ع)، 1381.
- قوچانی، على. تعلیقہ القوچانی علی کفاية الأصول. ۲ ج. قم، 1430.
- نائینی، محمدمحسین. فوائد الأصول. با محمد علی کاظمی خراسانی. ۴ ج. قم: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم، 1376.